

## مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي

عصماني رفيقة-طالبة دكتوراه - جامعة البليدة 02

### الملخص:

لقد شهدت أسعار النفط تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2014 ومازالت دون مستوى 60 دولار بعدما كانت قد شهدت معدلات ارتفاع قياسية وبانخفاض أسعار البترول عاد الحديث بقوة في الدول النفطية ذات الاقتصاديات الريعية عن التنوع الاقتصادي كأحد الدعائم الأساسية لتجنب الهزات الاقتصادية المصاحبة لانخفاض أسعار البترول وإذا كان التنوع خارج قطاع المحروقات ليس بالأمر السهل فقد نجحت دول مثل أندونيسيا والمكسيك في تحقيق هذا المسعى فيما بقيت اقتصاديات أخرى شديدة الارتباط بإيراداتها النفطية وسنحاول في هته الورقة البحثية دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مسعاها لتحقيق التنوع الاقتصادي مسلطين الضوء على النجاحات والتحديات التي واجهت هته التجربة.

**الكلمات المفتاحية:** التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، مجلس التعاون الخليجي

## المقدمة:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول في السوق العالمي، من حيث إنتاج النفط والغاز وكذا من حيث الاحتياطي حتى وإن كان هناك تفاوت في الحصص بين هذه الدول الست والأکید أن هذه الدول قد استطاعت تحقيق نقلة نوعية على جميع الأصعدة منذ السبعينيات وإلى يومنا هذا غيرت من وجه المنطقة ولكن الجدل الذي يثار هو حول مدى صلابة الوضعية الاقتصادية والمالية لهذه الدول في حال انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية أو ظهور مصادر طاقة بديلة ومدى إمكانية الحفاظ على نفس المستوى من الرخاء الاقتصادي والمالي بعيدا عن الريع البترولي. ويلاحظ أن دول مجلس التعاون مدرجة لأهمية العمل على الخروج بالاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات فكل دولة من دول المجلس قد تبنت استراتيجية للتنوع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات يمتد معظمها إلى سنة 2030. ومن هنا نطرح الاشكالية التالية:

## كيف تساهم استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الخروج من التبعية الربية؟

## المحور الأول: ماهية الاقتصاد الريعي.

سنحاول تحديد ماهية الاقتصاديات الربية من خلال التطرق إلى المفهوم بحصر مجموعة من التعاريف للاقتصاد الريعي لتتطرق في نقطة ثانية إلى خصائص هذا النوع من الاقتصاديات.

## أولا: مفهوم الاقتصاد الريعي.

يشير مصطلح "الريع" هنا إلى ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الربية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل. وقد استخدم تعبير الاقتصاد الريعي أو الدولة الربية على نطاق واسع منذ السبعينات للتعريف بالدول النفطية، والريع هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والموارد البترولية المستخرجة من الأرض، لكن ثمة تعريف أوسع لكلمة الريع وهو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ربية خارجية لبلد ما. (1)

أما الدولة الرعية فهي تلك الدولة التي تتلقى بشكل منتظم مبالغ مهمة من الربح الخارجي، ويقصد بالربح كل دخل لا يقابله نشاط إنتاجي، أما الربح الخارجي فيتمثل في العوائد المدفوعة من طرف أعوان اقتصادية خارجية إلى أعوان اقتصادية في الداخل، وهو تعريف يتعدى الربح النفطي. (2)

ويعني اقتصاد الربح اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات التجارية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً نموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة عادةً ما تجني أرباحاً إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهوناً بتطور الربح لا بدناميكية الاقتصاد داخلياً وخارجياً. (3)

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج تؤدي إلى حدوث سلوكيات رعية غير مشجعة للإنتاج المحلي فيصبح الرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الانتاجية ولكن التحكم في رقابة الربح وكيفية توزيعه. (4)

ويعرف الخبير الاقتصادي الدكتور "صبري السعدي" الاقتصاد الريعي النفطي بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على الربح الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط (والغاز) المملوك كلياً (الطاقات الإنتاجية والاحتياطات) للدولة". وتتخلص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الربح بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمثل النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50 % من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50 % من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، وأن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من 50 % من مجموع الصادرات.

وحسب تصنيف البنك الدولي فإن الاقتصاد الريعي وذلك الذي يشكل في الإنتاج المنجمي أو إنتاج المحروقات 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية أو النفطية 40% من إجمالي الصادرات. (5)

وحسب حسين مهداوي فإن " الدولة الريعية " هي تلك الدولة التي "تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية (كما هو الحال مع قناة السويس مثلا)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج." فالدولة الريعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل.

وتتميز اقتصاديات هذه الدول بما يطلق عليه المرض الهولندي وتظهر أعراض المرض الهولندي من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية لاسيما النفط والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة.

ويفرق البعض بين مفهوم الاقتصاد الريعي ومفهوم الدولة الريعية حيث الدولة الريعية هي حالة من الاقتصاد الريعي أين تشتغل فئة قليلة من السكان في توليد الربح ويؤول في مجمله للحكومة التي تتحكم في توزيعه أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يكون لأكثرية السكان دور في توليد الربح و استغلاله وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي ويكون هذا الأخير هو الأساس في تكوين دولة ريعية. (6)

ثانيا: خصائص الاقتصاديات الريعية.

يمكن حصرها في النقاط التالية:

- 1- الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد؛
- 2- يتأتى الربح من الخارج فلا يحتاج الاقتصاد الوطني إلى قطاع انتاجي قوي؛
- 3- تشكل الأيدي العاملة في القطاع الريعي نسبة ضئيلة من مجموع القوى العاملة؛
- 4- تكون الدولة هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي.

ثالثا: سمات الدول الربية.

1- يشكل المورد الطبيعي النسبة الأهم من الصادرات، النفقات العمومية والنتاج الداخلي الخام:

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الربية

الدولة	نسبة صادرات المورد الطبيعي إلى صادرات الدولة	نسبة مساهمة مداخيل المورد الطبيعي في النفقات العمومية	نسبة مساهمة المورد الطبيعي في الناتج الداخلي الخام
بوتسوانا	70-80%	50%	40,5%
نيجيريا	حوالي 90%	80%	40%
أنغولا	93%	85%	60%
الجزائر	95%	65%	35%

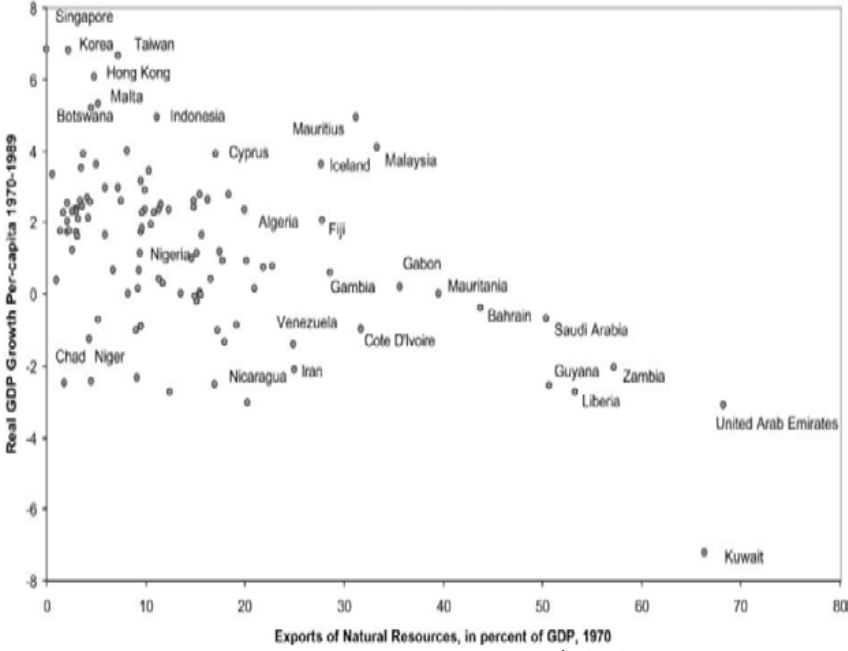
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

2- إصابة معظم هذه الدول بلعنة الموارد الطبيعية أو ما يسمى بالمرض الهولندي:

الشكل رقم (1): العلاقة السلبية بين الموارد الطبيعية والنتاج الداخلي الخام

مستخرجة من أبحاث

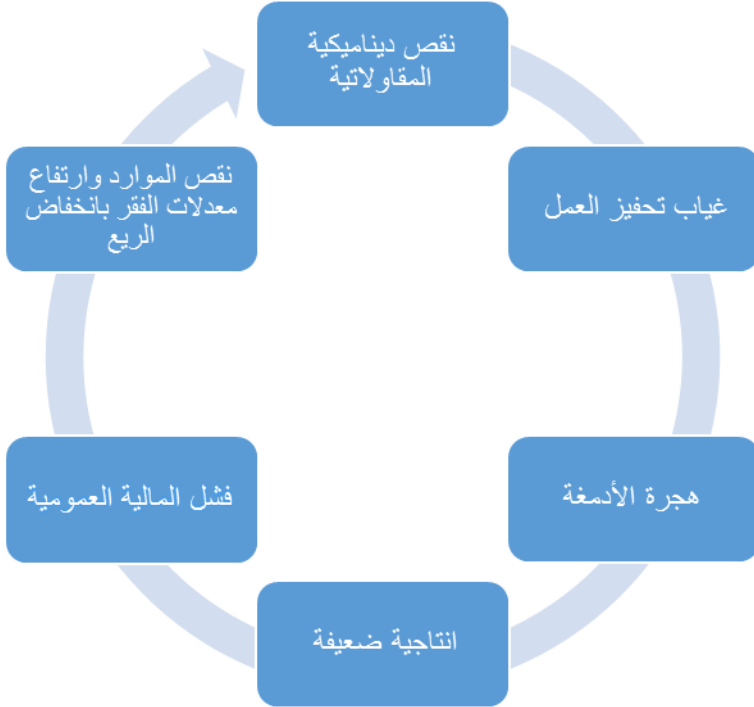
"Sachs et warner"



source : Véronique Christophe, "la malédiction des ressources naturelles", mémoire de la maîtrise en économie, université de Québec, mai 2012, p12.

3-مرور معظم الاقتصاديات الريعية بحلقة مفرغة تضعف من صلابة الاقتصاد لمواجهة الأزمات:

الشكل رقم (2): الحلقة المفرغة للاقتصاديات الربعية.



source: "Résumé de la conférence de Georges Corm prononcée au cercle des économistes arabes", Paris, Mars 2010, P 4.

4-ضعف هياكل الانتاج المحلي حيث لا يتعدى متوسط نسبة الصناعات التحويلية في الدول الربعية 12.5% في الفترة ما بين 1994 و 2004.

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وسبل تحقيقه.

يعتبر التنوع الاقتصادي أحد أهم الميكانيزمات التي يتم الاعتماد عليها للخروج بالاقتصاد من الحالة الربعية إلا أن الوصول بالاقتصاد إلى نسبة مقبولة من التنوع ليس بالأمر الهين فهو يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط.

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي.

يقصد بالتنوع بالمعنى العام بـ " تنوع الصادرات " ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية . يقسم الاقتصاد السياسي التنوع إلى قسمين وهما : التنوع الأفقي والتنوع العمودي . التنوع الأفقي هو

خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين والزراعة و التنوع العمودي هو استخدام مخرجات نشاط كالتحسس الخام لتكون مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية لرفع القيمة المضافة للمنتج. (7)

يقصد بالتنوع الاقتصادي أيضا عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). كما يعنى التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قدرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. (8)

التنوع الاقتصادي هو العملية، التي تتيح مجال واسعا لترسيخ، أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع، يكون مستقر، كفؤ ويتضمن مبادئ وأهداف، تعمق التماسك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أوسع نطاق ممكن وفي كل المجالات، تناسب العديد من النشاطات مع جهده وقدرات هذا القطاع - سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة- وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل. كما أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، إضافة إلى الاضطلاع بالمهام المباشرة في التنمية وتطوير المشروعات، خاصة تلك التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل. (9)

وعلى الرغم من أن تحقيق التنوع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنوع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع في



متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالمصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة، وإجمالي تكوين رأس المال. وذلك انطلاقاً من كون التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى. (10)

وتتضمن إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد سعياً للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة أو قطاع رئيسي معين، بما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لأشغال موقع ملائم في قسمة العمل الدولي، تضمن التوازن والاستقرار للاقتصاد وتجنبه الأزمات والصدمات الخارجية. (11)

### ثانياً: أهداف التنوع الاقتصادي

تمثل أهداف التنوع الاقتصادي في النقاط التالية:

- 1- تحقيق استدامة وتنوع النمو فارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة؛
  - 2- خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب وزيادة إنتاجية رأس المال البشري؛
  - 3- الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري؛
  - 4- التخفيف من تأثير الأزمات؛
  - 5- تقليل المخاطر الاستثمارية فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها فتتنوع الاستثمارات وتوزعها على عدد كبير من المنتجات، يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها؛
  - 6- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حيث يسهم التنوع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.
- ثالثاً: شروط نجاح التنوع في الدول الربيعية.

لنجاح التنوع الاقتصادي في الدول الريعية يجب عليهم القيام بما يلي:

1- توجيه الاستثمار العام للإفناق على مشروعات البنى التحتية المادية أو البشرية لتحقيق تأثيرا موجبا على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو الاقتصادي برمته ،وابتعاد المشروعات العامة عن إنتاج سلع منافسة للقطاع الخاص حتى لا تتم مزاحمة القطاع الخاص وبالتالي يسمح له بالنمو كذلك يعد اللجوء للضرائب لغرض تمويل الاستثمار العام أو للاقتراض من الجهاز المصرفي للتمويل ذو أثر سلبي على الاستثمار الخاص ومن ثم على النمو لأنه إما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار أو توفير تمويل للقطاع العام على حساب التمويل اللازم للاستثمار الخاص؛ (12)

2- تحسين مناخ الاستثمار لزيادة الصادرات غير النفطية وذلك من خلال سن قوانين تشجع على الاستثمار الخاص الوطني خاصة من خلال التسهيلات الادارية والجبائية وتقليص فترة تقديم التراخيص بالإضافة إلى تحفيز دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاع الصناعي وكذا الحرص على توفير بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة ،محطات مياه ،شبكات الطرق ،الموانئ ... الخ؛

3- إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي لاسيما ما تعلق بالسياسة المالية ،السياسة النقدية ،وسياسة سعر الصرف؛

4- توجيه وجذب الاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة للقطاعات الاستراتيجية خاصة الصناعة والزراعة القادران على رفع اجمالي الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات لاسيما ما تعلق منها بالواردات الغذائية؛

5- زيادة إنتاجية المؤسسات العمومية عن طريق الخصخصة أو إعادة الهيكلة والاهتمام بتدريب العاملين بهذه القطاعات لزيادة مهارتهم؛

6- إصلاح النظام الضريبي حتى يتمكن من أخذ دوره المنوط به في تمويل ميزانية الدولة بدل من الاعتماد على الربح الخارجي؛

7- تأسيس صندوق مالي للتنوع من إيرادات النفط لغرض تحقيق الأهداف التنوعية ،وان تكون عوائد هذا الصندوق مخصصة لتنمية القطاع الأولى بالتنوع وهو القطاع الذي له القدرة الأعلى دون سواه في أن يكون قطاعا رائدا في المستقبل المنظور ،وأن تجرى دراسة معمقة للعوائد المتوقعة منه والموارد المطلوبة له ،على أن يجري تخصيص حصيلة مهمة -من صندوق التنوع المشار اليه

لتنمية قدرات هذا القطاع على أن يكون له دورا تنمويا، وأن يعد بوصفه بديل حقيقي للقطاع الريعي في المستقبل؛<sup>(13)</sup>

8- الاستخدام العقلاني للعوائد الربعية على نحو يحقق التنمية الضرورية ولا يرهن مستقبل الأجيال القادمة وتجنب استخدام تلك العوائد في زيادة النفقات العمومية التسييرية وزيادة معدلات البذخ والرفاهية في الدوائر الحكومية بدل إقامة الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ثم تجاوز الاستثمار الإنتاجي إلى الإنفاق على التنمية؛

9- تراكم رأس المال البشري وهو من أهم العناصر في تحقيق عملية التنمية وتنوع الاقتصاد ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمختبرات وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبياً من تنمية رأس المال البشري، ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنوع ناجحة وسبب ذلك حدوث انحرافات جلّها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات<sup>(14)</sup>. ويمكن معالجة ذلك من خلال إعادة الاعتبار للمهارات العملية والقدرات المعرفية في تقلد الوظائف والمسؤوليات وتركيز الجامعات على تقديم مهارات عملية وعدم الاكتفاء بالجوانب النظرية؛

10- يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما و مسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود و في أي دولة ، يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنوع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية ، كذلك يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا ، فمثلا تدخلت حكومة بوتسوانا بسرعة عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الأفريقي للتنمية حيث تم تخصيصه لوضع إستراتيجية لتنوع اقتصاد البلد ، و يعتبر هذا مثلا حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنوع الاقتصادي؛<sup>(15)</sup>

11- زيادة التركيز على الصناعة التحويلية في القطاعات الإنتاجية وذلك لإيجاد أرضية انتاجية تساهم في الاستخدام وتوليد العملة الصعبة مع تطوير وتوسيع الأنشطة الخدمية غير الحكومية بحيث تصبح مع الصناعة الأنشطة الأهم لاستيعاب اليد العاملة مع الحفاظ على دور الدولة في

السياسات الاقتصادية والصناعية و ذلك من خلال تشخيص النشاطات التنوعية والمستثمرين والمنظمين الواعدين وإتباع السياسات والإجراءات والخطوات التي تحفز وتساعد القطاع الخاص (والعام) للاستثمار فيها وإدارتها. (16)

### المحور الثالث: تجربة دول مجلس التعاون في تحقيق التنوع الاقتصادي.

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم وذات الاحتياطات المهمة ونظرا لعد استقرار الأسعار في الأسواق العالمية فلقد تبنت هذه الدول استراتيجيات للتنوع الاقتصادي للخروج باقتصادياتها من الريعية إلى التنوع وسنحاول في هذا المحور دراسة هذه التجربة ونبدأ في نقطة أولى بالتعريف بهذه الدول.

#### أولاً: مجلس التعاون الخليجي

##### 1- نشأة مجلس التعاون لدول الخليج:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن والمغرب دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة.

ولقد بدأت الخطوات نحو الوحدة الخليجية سنة 1952 بانشاء مجلس الامارات المتصالحة الذي كان يجتمع مرة أو مرتين في السنة لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة، (17) ثم استنادا إلى نجاح وحدة الامارات العربية اقترح أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح في ماي 1976 حين خلال زيارته لدولة الإمارات على أخيه الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي لسد النقص الذي خلفته المملكة المتحدة بعد خروجها من الخليج العربي وفي نوفمبر 1980 جدد القادة دعوتهم لإنشاء المجلس على هامش أعمال قمة الجامعة العربية التي استضافتها الأردن ليتم الإنشاء في ماي 1981 حيث توصل قادة الدول الأعضاء في اجتماع عقد في أبوظبي إلى صيغة تعاونية تتضمن الدول الست. (18)

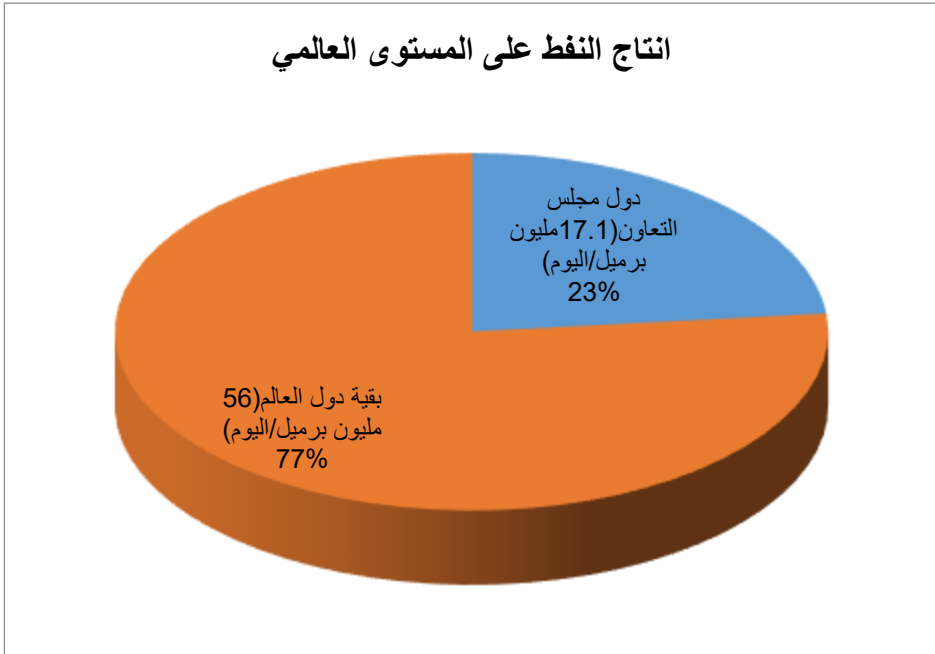
يهدف مجلس التعاون إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دُولِهِ في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وإلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

## 2- الامكانيات الطبيعية والبشرية:

لقد بلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي 47.7 مليون نسمة في 2012 يعيشون على مساحة قدرها 2.4 مليون كيلومتر مربع. (19)

تتميز دول الخليج العربية بوفرة الموارد الطبيعية خصوصا الهيدروكربونية منها، حيث تحتزن الأراضي الخليجية ما يقارب 34 في المئة من الاحتياطات المؤكدة للنفط وحوالي 20 في المئة من الاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي. وتنتج دول الخليج العربية ما يزيد على خمس انتاج العالم من النفط و أكثر من 8 في المئة من الغاز الطبيعي وعلاوة على ذلك، فإن الدول الخليجية غنية بالمعادن المختلفة.

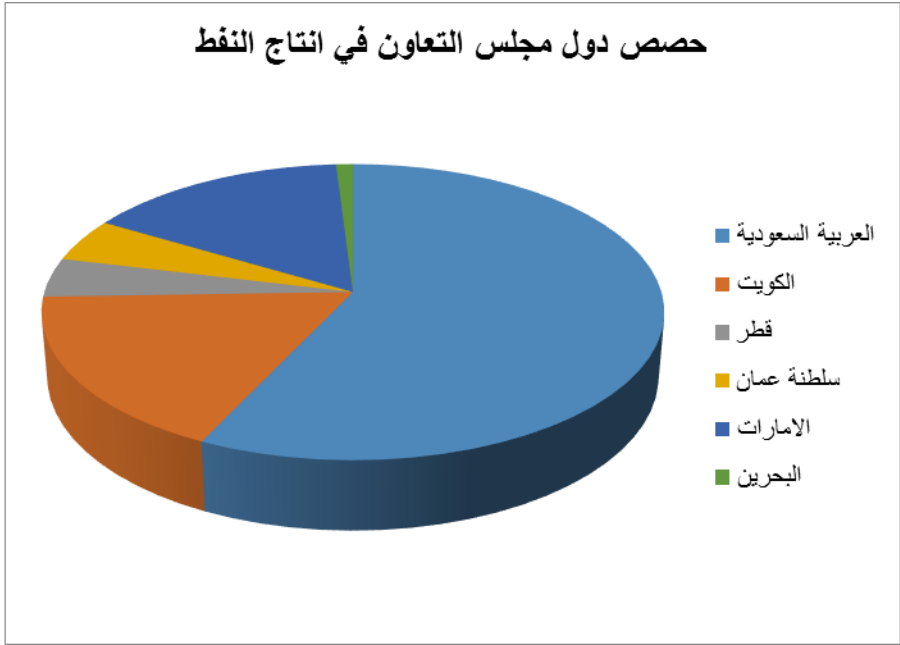
الشكل رقم (3): مكانة دول مجلس التعاون الخليجي في انتاج النفط على المستوى العالمي.



المصدر: "نشرة احصائية"، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد4، مارس 2014.

وتتباين دول مجلس التعاون في قدراتها الانتاجية للنفط.

الشكل رقم (4): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في انتاج النفط.



المصدر: "نشرة احصائية"، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد4، مارس 2014.

ثالثا: خطوات دول مجلس التعاون في تحقيق التنوع الاقتصادي.

لقد سعت دول مجلس التعاون إلى الخروج من التبعية النفطية من خلال اتباع استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي اعتمدت على الخطوات التالية:

1- تطوير قطاع الخدمات:

لقد أسهم قطاع الخدمات بنحو نصف نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العقد الماضي وبما لا يقل عن ثلاثة أرباع النمو غير النفطي. وقد شهد قطاع الخدمات المالية نمواً سريعاً في كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وقد جاء في تقرير صادر عن مجموعة أكسفورد للأعمال بعنوان "دبي 2014" بأن إمارة دبي برزت كمستفيد رئيسي من قصة نمو التمويل الإسلامي. وثمن التقرير مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي"، بأنها كشفت عن عزم الإمارة جعل التمويل الإسلامي أحد الدعائم الأساسية في استراتيجيتها الخاصة بالتنوع الاقتصادي.

وقد حقق قطاع الخدمات العقارية نمواً سريعاً في البحرين والإمارات كما نما حجم قطاع الخدمات الحكومية في المنطقة بأكملها ولاسيما في البحرين والإمارات العربية المتحدة وكانت الطفرة التي شهدتها قطاع الإنشاء والتعمير أكثر وضوحاً في الإمارات العربية المتحدة مع نمو ملحوظ أيضاً لهذا القطاع في كل من قطر وعمان. (20)

وبدأ العمل في القطاع العقاري في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. على الرغم من أن هذا الأمر كان مثيراً للجدل، نظراً لأنه يخالف قانون دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن حق الأجانب في الملكية في ذلك الوقت، وتغلبت دبي على هذا التعقيد عن طريق السماح المبدئي للأجانب بشراء أبحاث متجددة، ثم أعقب ذلك في عام 2006 السماح لهم بالملكية الكاملة.

## 2- السياحة

تولي جميع دول مجلس التعاون أهمية بالغة لقطاع السياحة كأحد الدعائم لبناء اقتصاد بعيد عن قطاع المحروقات فقامت دولة قطر بإنشاء الهيئة العامة للسياحة التي اعتمدت في التعريف بقطر كوجهة سياحية ببناء مجموعة من المتاحف والمعالم الثقافية واستضافة التظاهرات والمعارض الدولية وكذا احتضان التظاهرات الرياضية والثقافية الكبرى ويعتبر عوائد هذه النشاطات مهم على الاقتصاد ككل في قطر عام 2022 من المتوقع أن يكون هناك فائدة اقتصادية صافية بنسبة 8 مليارات ريال قطري أي ما يعادل 200 مليار دولار أمريكي كنتيجة مترتبة على أكبر نشاط اقتصادي يجري في قطر بسبب تنظيم كأس العالم لكرة القدم وتعتبر تأثيرات ما قبل البطولة ناجمة

عن عملية التطوير في البنية التحتية وزيادة فرص العمل في الفترة ما بين 2010 و2022 أما الفوائد الاقتصادية طويلة الأجل فقد تبلغ 909 مليار ريال قطري وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة انتشار وتأثير صورة قطر السياحية في العالم وتحذو سلطنة عمان نفس منهج دولتي قطر والامارات فاعتمدت دبي على صناعة السياحة الدولية المتميزة فبحلول عام 2008 ومع بناء مئات الفنادق، كانت الإمارة تستضيف أكثر من 6 ملايين سائح سنويا مدعومة بشركة طيران ناجحة، واثنين من مهرجانات التسوق السنوية، وأكثر من أربعين مركزا للتسوق، ومجموعة متنوعة من الفعاليات الرياضية والموسيقية الدولية.

أما النوع الثاني من السياحة فتتمثل في السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية حيث أن الحج يترك آثارا كبيرة على صعيد الانفاق الكلي، وذلك من خلال المداخيل التي تحصل عليها القطاعات العاملة في الحج من مؤسسات وشركات ونقل ومواصلات ومحلات تجارية، حيث أن إنفاق الحجاج هنا يمثل دخلا لهذه القطاعات كما يبرز الأثر الكبير للحج بالنسبة لقطاع العقارات لاسيما مجال الفنادق لايواء الحجاج.

### 3- التركيز على اقتصاد المعرفة:

تبنت دول مجلس التعاون الخليجي GCC الست مفهوم اقتصادات المعرفة باعتباره جزءا مكملا لبرامجهم الطموحة للتنوع الاقتصادي. وتمثل هذه البرامج بدورها عنصرا في غاية الأهمية من حيث تبنيتها لعمليات أوسع نطاقاً بشأن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي اعتماداً على تسريع تدفق المعلومات والمعرفة ورأس المال والموارد البشرية عبر حدود الدولة. (21) ففي البحرين وعمان يزيد عدد الكليات العلمية والتكنولوجية عن عدد الكليات الإنسانية والاجتماعية كما أن أعلى نسبة إنفاق على البحث كانت في السعودية بواقع 196.1 مليون دولار تلتها الكويت 67.1 مليون دولار في حين كان إنفاق البحرين الأقل بالنسبة لدول المجلس ب 3.7 مليون دولار وقد تجاوزت السعودية جميع دول المجلس من حيث المبلغ المخصص لكل طالب في التعليم العالي والذي يبلغ 9946.2 دولار لكل طالب. (22) ولقد شهدت بعض دول المجلس زيادة ذات شان في متوسط كثافة الحواسيب الشخصية ومنها البحرين والإمارات وقطر والكويت بحيث تجاوزت معدلات الكثافة العالمية أحيانا ففي الإمارات بقى المعدل أعلى من المعدل العالمي. (23)



وإدراكاً لأهمية الاقتصاد والمعرفة جاء إنشاء مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة وبتكلفة بلغت 7 مليارات دولار في عام 2007. وتهدف إلى أن تكون جهة داعمة ومساندة للصناعات المعرفية وتتألف مدينة المعرفة الاقتصادية من مجمع طبية للتقنية والاقتصاد المعرفي، كليات تقنية وإدارية ومركز دراسات الحضارة الإسلامية ومجمعاً للدراسات الطبية والعلوم الحيوية والخدمات الصحية، ومركزاً متكاملًا للأعمال. (24)

ولقد صنّف تقرير الأمم المتحدة للإبداع الاقتصادي دولة الإمارات العربية الأولى عربياً وبين الدول الناشئة العشر الأكثر استخداماً للاقتصاد الإبداعي كخيار تنموي حيث بلغ حجم التجارة الإماراتية من منتجات الاقتصاد الإبداعي نحو 40.8 مليار دولار. كما استثمرت قطر حوالي 500 مليون دولار في بناء البرودباند فائق السرعة، مما يسهم في تطوير مجال تكنولوجيات الاتصال في الدولة، كما تعمل على إنشاء أربع مدن ذكية.

#### 4- تنوع النسيج الصناعي:

تجهت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى دعم التنمية الصناعية بغرض تنوع مصادر الدخل، وقدمت إليها حزمًا من الحوافز والتسهيلات، ووفقاً للخبير الصناعي "سامي الحواج"، الذي يشير إلى أن أحدث الإحصاءات قدّرت الاستثمارات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية في منطقة الخليج بما يناهز 113 مليار دولار سنة 2011 فزاد اسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، من نحو 37.5 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 98.2 مليار دولار عام 2010. (25)

دخلت صناعات الطيران الإماراتية سوق العالمية، إذ أخذت « ستراتا »، وهي وحدة صناعة الطيران التابعة لشركة مبادلة، تنافس المنتجين الأجانب للمواد المركبة للطائرات، ولا سيّما أن لديها حالياً عقوداً رئيسية مع بوينغ وإيرباص وغيرهما من كبريات الشركات الناقلة في العالم بقيمة 1.7 مليار درهم تستمر مدة تنفيذ بعضها إلى عام 2026. ويتوقع إسهم تلك الصناعة في الناتج المحلي لإمارة أبوظبي بنسبة تتراوح بين 1% و 3% مع حلول عام 2030. ولقد أكد حاكم دبي على هامش معرض دبي للطيران 2015 أن الناقلات الجوية الإماراتية تعد من أهم المنافسين على المستوى العالمي في هذا المجال. كما تعززت صناعة الطيران في دول مجلس التعاون

باطلاق أكبر وأحدث منشأة لتقديم جميع الخدمات الفنية للطيران المدني والعسكري في منطقة الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية.

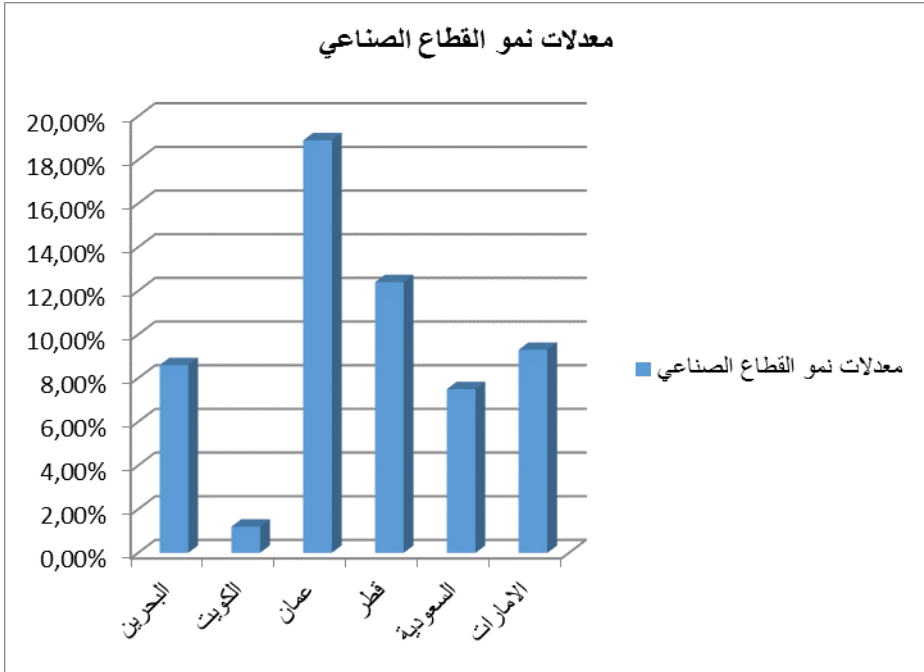
ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت دبي أيضا في السعي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت البداية بإنشاء مناطق صناعية بنظام «المناطق الحرة» تسمح للشركات الأجنبية بنقل مقراتها في دبي والاستمتاع بملكية شركتها بنسبة 100% دون الحاجة إلى شريك تجاري محلي. ومنذ ذلك الحين، تم فتح العديد من المناطق الحرة الأخرى، بما فيها «القرى» الكاملة لمقرات فروع للجامعات الأجنبية والمستشفيات الصحية، إلى جانب مركز مالي دولي. وفي نفس المسعى تم انشاء مدينة دبي لتجارة الجملة، وهي أكبر مركز عالمي لتجارة الجملة يمتد على مساحة 550 مليون قدم مربع سيتم إنشاؤه على مدار 10 أعوام بتكلفة تقدر بـ: 30 مليار درهم.

وقال سلطان "أحمد بن سليم" رئيس موانئ دبي العالمية رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك و المنطقة الحرة: "يعزز إطلاق مدينة دبي لتجارة الجملة جهود تنويع بنية الاقتصاد الوطني والتقدم إلى مرحلة الإمارات ما بعد النفط من خلال التوسع في الاستثمار بقطاعات غير نفطية"، (26) فانصب التركيز على تعزيز دور الإمارة كمركز للتجارة على المستوى الإقليمي عن طريق بناء بنية تحتية للنقل والاتصالات.

أما دولة الكويت فاهتمت بإنشاء حاضنات الأعمال وتمثل في انشاء حاضنة الشويخ الحرفية وحاضنة السلام وحاضنة المرأة المنتجة وحاضنة أعمال المشروعات التكنولوجية بالإضافة إلى مجمع الفحاحيل للصناعات الحرفية وذلك لأهمية الحاضنات في تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (27) ما دولة قطر فأطلقت أكبر حاضنة للأعمال في الشرق الأوسط بتكلفة تتجاوز 100 مليون ريال قطري سنة 2014 كما قامت دول مجلس التعاون بإنشاء اتحاد لمصنعي الأدوية على مستوى الست دول وذلك لدعم هذه الصناعة ويهدف الاتحاد إلى الحث على الإبداع وتشجيع البحث العلمي بالإضافة إلى التدريب في كافة المجالات من تصنيع وتوزيع وتسويق وتشريع للقوانين.

ويوضح الشكل أدناه نمو القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون.

الشكل رقم (5): معدلات النمو الحقيقية لقطاع الصناعة لدول مجلس التعاون في الفترة ما بين 1997-2007.



Source : "Institute for social and economic research", working paper N°4, October 2010, Zayed University, Knowledge village, Dubai, UAE, p6.

### الخاتمة:

لقد بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودا لا يمكن نكرانها في مسار تحقيق التنوع الاقتصادي حيث تبنت في مجملها خطط تنموية طويلة المدى كان الهدف منها تنمية القطاعات البديلة وتشجيع القطاع الخاص ولقد استطاعت انجاز خطوات مهمة خاصة في مجالي الخدمات المالية والسياحة وكانت الإمارات هي النموذج الأكثر نجاحا في هذا المسار إلا أن هذه الجهود مازالت غير كافية لخروج اقتصاديات هذه الدول من الحالة الريعية بحيث أن عملية التنمية مازالت تعتمد بشكل كبير على الموارد المالية لقطاع المحروقات وبالتالي تبقى دائما رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية فلا بد من العمل أكثر خاصة في مجال نقل التكنولوجيا والتصنيع.

### 1- النتائج:

من خلال استعراضنا تم التوصل الى النتائج التالية:

- لقد تبنت جميع دول مجلس التعاون التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي فتبنت قطر خطة استراتيجية تمتد إلى سنة 2022 أما البحرين فتمتد إلى سنة 2030 ورؤية الامارات الاقتصادية 2030 وينطبق نفس الأمر بالنسبة لباقي دول المجلس؛
- حقق القطاع غير النفطي معدلات نمو مقبولة على مستوى دول مجلس التعاون رغم أن الامارات حققت أفضل النتائج وبحلول صيف عام 2008، نجحت دبي في تنوع اقتصادها، حيث بلغت نسبة القطاعات غير النفطية أكثر من 95% من إجمالي الناتج المحلي. (28) وإذا أخذنا السعودية كمثال يعطي لنا الجدول التالي نظرة عن التقدم المحرز:

جدول رقم (2): تطور بعض المؤشرات في الاقتصاد السعودي مقارنة بين 1970 و 2011.

سنة 2011	سنة 1970	
87.12	98.08	نسبة صادرات النفط إلى مجموع الصادرات
26.54	65.75	نسبة الناتج المحلي النفطي إلى الناتج المحلي

		الاجمالي
49.39	12.93	نسبة ناتج القطاع الخاص غير النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص 4.

يلاحظ من هذا الجدول حدوث تغيير على مستوى بنية الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية. رغم أن البعض من الاقتصاديين يعتبرون أن التنوع الحاصل في دول مجلس التعاون يبقى غير كافي ومرتبط دائما بارتفاع العوائد النفطية فكتب "حازم بلاوي" في سنة 2011 بأن "الوضع في دول الخليج لا يعتبر النفط نشاط اقتصادي آخر يضاف لموارد إنتاجية أخرى في اقتصاد نامي وحديث مثلما هو الحال في هولندا أو كندا أو استراليا أو الدول الاسكندنافية إنما هو القطاع المسيطر على الاقتصاد. فتمويل عملية التنمية مازال يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد المحروقات. - لقد حققت دول مجلس التعاون نموا أيضا في القطاع الخاص ولقد سجلت كل من السعودية والامارات أفضل النتائج في الشراكة بين قطاعي العام والخاص لاسيما فيما تعلق بقطاع البنى التحتية ويوضح الجدول التالي النتائج المحققة في الإمارات العربية في نمو القطاع الخاص؛

الجدول رقم (3): مؤشرات التنمية للقطاع الخاص في الامارات العربية لعامي 2005 و 2010.

نسبة النمو	سنة 2010	سنة 2005	
19.4%	296.4 مليار درهم	121.9 مليار درهم	اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
21.8%	202.0 مليار درهم	75.4 مليار درهم	اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص
	68.2%	61.9%	مساهمة القطاع الخاص

المصدر: "تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010"، ص، تاريخ الإطلاع: 8: [www.economy.gov.ae/StatisticsReports](http://www.economy.gov.ae/StatisticsReports)، من الموقع الإلكتروني: مارس 2017.

- يرى بعض الباحثين الاقتصاديين أن التجارب العالمية تشير إلى أن الدول التي نجحت في التنوع الاقتصادي هي الدول التي استطاعت جلب استثمار أجنبي مباشر ذو قيمة مضافة عالية سمح لها بتنوع صادراتها من جهة وتدريب العمالة الوطنية وتزويدها بالخبرات إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي جلبت أكثر استثمارات أجنبية في قطاع الخدمات المستفيد من دعم موارد الطاقة في حين ظل استقطاب قطاع الصناعات التحويلية للاستثمار الأجنبي ضعيفا؛  
- إن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة قد أثبت هشاشة التنوع المتبع فلجأت العديد من دول المجلس مثل الكويت والسعودية إلى الاقتراض سواء بإصدار سندات حكومية أو الاقتراض من المؤسسات الدولية وهذا يثبت الاعتماد المستمر لهذه الدول على العوائد النفطية.

## 2-التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ايلاء الاهتمام الأكبر بالتصنيع لإحداث التنوع الاقتصادي والتنمية فهو الكفيل أكثر من أي قطاع آخر بإحداث تنوع في الصادرات؛
- لقد استطاعت بعض الدول تحقيق تقدم تكنولوجي في قطاعات معينة مثل الهند في مجال البرمجة يمكن الاستفادة منها من خلال عقد شراكات تساهم في نقل التكنولوجيا؛
- لابد من العمل بصرامة أكثر في مجال السماح للاستثمار الأجنبي المباشر الاستقرار في المنطقة بحيث يكون هناك فرصة حقيقية لتقل التكنولوجيا والخبرة مقابل الامتيازات الاستثمارية التي تستفيد منها المنطقة؛
- إقامة نظام تعليمي يكون قادر على مد القطاع الصناعي بالقدر الكافي من الكفاءات في المجالات التقنية والصناعية التي يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية وتحل محل الخبراء الأجانب الموجودين في العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة. وذلك خاصة بالاعتماد على التعليم التدريبي والمهاري وعدم الاكتفاء بالجانب النظري؛
- يلاحظ أن أغلبية الطلبة المنتمين إلى الجامعات هم من طلبة الكليات الأدبية وهذا لا يساعد على إحداث نقلة تكنولوجية على مستوى هذه الدول بالاعتماد على إطرار وطنية وبالتالي لابد

من العمل على تحفيز التلاميذ في التوجه نحو المواد العلمية والاقتداء بنموذج سنغافورة التي حققت نقلة نوعية في مجال استيعاب التلاميذ لمادة الرياضيات.

### المراجع:

- (01) - مايع شبيب الشمري، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق" ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،العراق ،ص3.
- (02) - لمياء عماني ،"إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريفية" ،مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ،العدد 38 ،جوان 2014 ،ص 52.
- (03) - صالح ياسر ،النظام الريعي :حالة العراق ،
- (04) - ناجي بن حسين ،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة قسنطينة ،سنة 2007 ،ص72.
- (05) - لمياء عماني ،مرجع سابق ،ص53.
- (06) - خاير فاتح ،أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماستر ،جامعة المدية ،سنة 2014 ،ص7.
- (07) - المجلس الأعلى للتخطيط ،الحالة الراهنة للتنوع الاقتصادي في دول الخليج ،سلطنة عمان ،2013.
- (08) - طبائية سليمة ،التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية ،المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف ،أفريل 2008 ،ص3.
- طبائية مرجع سابق ،ص 6.
- (09) - ممدوح عوض الخطيب ،التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ،المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،جامعة الملك سعود ،16-17 فيفري 2014 ،ص4.
- (10) - طبائية سليمة ،مرجع سابق ،ص2.
- (11) - مازن عيسى الشيخ راضي ،مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريفية واللاريفية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ،العدد 28 ، ص 202، من الموقع: iasj.net، تليخ الاطلاع: 8 فيفري 2017.
- (12) - عاطف لافي مرزوك ،التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل ،مجلة الاقتصاد الخليجي ،العدد 24 ،سنة 2013 ،ص44.
- (13) - خالد بن راشد الخاطر ،تحديات انجبار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،أوت 2015 ،ص33.
- (14) - شكوري سيدي محمد ،وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان ،سنة 2012 ،ص64.

- (15) - علي مرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، أبريل 2013، ص 21.
- (16) - عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 33.
- (18) - "نشرة إحصائية"، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد 4، مارس 2014.
- تقرير صندوق النقد الدولي، "دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين"، سنة 2011، ص 3.
- (19) - مركز الدراسات الدولية والإقليمية، "تقرير الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج"، جامعة جورج تاون، قطر، 2012، ص 10.
- (20) - يحيى حمود حسن، "واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 6.
- (21) - نفس المرجع، ص 7.
- (22) - "نشرة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، العدد 14، سبتمبر 2011، ص 20.
- (23) - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "الصناعة في دول الخليج العربي"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 16، ديسمبر 2012، ص 51.
- (24) - وزارة الداخلية للامارات العربية المتحدة، مجلة 999 مجلة الثقافة الاجتماعية والأمنية: عدد امارات مابعد النفط، العدد 544، أبريل 2016.
- (26) - "تقرير الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج"، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- (27) المجلس الأعلى للتخطيط، "الحالة الراهنة للتنوع الاقتصادي في دول الخليج"، سلطنة عمان، 2013.
- (28) أحمد البكر، "تحديات تنويع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية"، مؤسسة النقد العربي السعودي-ادارة الأبحاث، السعودية، نوفمبر 2015، ص 4.